



# دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه

النمطة التدريبية ٧  
المسائل التشريعية

**SOCA**  
SERIOUS ORGANISED CRIME AGENCY



**EUROPOL**  
EUROPEAN LAW ENFORCEMENT AGENCY



هذا المنشور أمكن إصداره بفضل تمويل من الاتحاد الأوروبي.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة  
فيينا

# دليل التدريب الأساسي على التحقيق في تهريب المهاجرين والملاحقة القضائية لمرتكبيه

النمطة التدريبية ٧:

المسائل التشريعية



الأمم المتحدة  
نيويورك، ٢٠١٠

© مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أيار/مايو ٢٠١٠

لا ينطوي وصف البلدان والأقاليم وتصنيفها في هذه الدراسة أو عرض مادة الدراسة على التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها أو بشأن نظامها الاقتصادي أو مستوى التنمية الذي بلغته.

هذا المنشور من إنتاج وحدة النشر الإلكتروني: UNOV/DM/CMS/EPLS/Electronic Publishing Unit.

## النميطة التدريبية ٧- المسائل التشريعية

### ألف- أهداف التعلم

تدرس هذه النميطة التدريبية بعض المسائل القانونية التي تلابس التحقيقات في تهريب المهاجرين، وتعنى بالنظر على وجه الخصوص في الخلفية التشريعية للتصدي لهذه الجريمة، والجرائم البديلة التي يمكن ملاحقة مرتكبيها في حال عدم وجود جرائم خاصة بتهريب المهاجرين أو عدم توفر أدلة كافية لإثبات الإدانة بهذا التهريب. وينبغي عند انتهاء التدريب في إطار هذه النميطة أن تكونوا قادرين على ما يلي:

- فهم الخلفية التشريعية بشأن التحقيق في جريمة تهريب المهاجرين والجرائم المتصلة بها.
- تحديد سائر الجرائم التي قد تُرتكب في سياق تهريب المهاجرين.
- تحديد مكامن القوة ومواطن الضعف المحتملة التي يتعين بحثها عند إحالة القضية للمحاكمة.

### باء- الخلفية التشريعية

#### قوانينكم ركن مهم

عندما تعتمد البلدان بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين فإنها تصبح مزودة بما يلزمها للتصدي لتهريب المهاجرين وتستند إلى أساس راسخ للتعاون مع بلدان أخرى. وتسهيلا لهذه العملية، فإن لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قانون نموذجي بشأن تهريب المهاجرين.

وإن التحقيقات التي تُجرى في مختلف الولايات القضائية تحكمها أطر تشريعية مختلفة. لكن الحرص على التماس التفويض المناسب، وعلى اتباع الإجراءات التشريعية اللازمة أمر يمكن أن يشكل تحديا في مجال التحقيق بالنسبة للمكلفين بإنفاذ القانون الذين يسعون إلى إتمام التحقيقات بكفاءة أو إلى تطبيق تكتيكات تحقيقية على نحو ابتكاري.

ويوجد في بعض الولايات القضائية تشريعات محددة لمكافحة تهريب المهاجرين، بينما قد يخضع تجريم تهريب المهاجرين للقانون الجنائي في ولايات أخرى. أما فيما يخص غيرها من الولايات، فإن تهريب المهاجرين قد لا يخضع للتجريم في أي صك قانوني، ومن ثم فقد يضطر المدعون العامون في الحالة الأخيرة إلى التعويل على جرائم بديلة لضمان إدانة مهربي المهاجرين.

عندما تعملون بالتعاون مع ولايات قضائية أخرى، فإن عليكم أن تكونوا على بينة من القواعد والقوانين المعمول بها في ذلك البلد. فقد يفضي عدم امتثالكم للقواعد والضوابط المحددة فيه إلى خسران قضيتكم!



## التجريم

تحدد المادة ٦ من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين أنماط السلوك الإجرامية التي ينبغي أن تدرجها الدول الأطراف تحت طائلة التجريم.

- تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين فيها، وذلك من أجل الحصول على منفعة مادية (الفقرة ١ (أ) من المادة ٦).
  - إنتاج أو تدبير أو توفير أو حيازة وثائق سفر أو هوية مزورة لغرض تيسير تهريب المهاجرين (الفقرة ١ (ب) من المادة ٦).
  - تمكين شخص، ليس مواطناً أو مقيماً دائماً في دولة، من البقاء فيها بوسائل غير مشروعة دون تقيّد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة (الفقرة ١ (ج) من المادة ٦).
  - تنظيم أو توجيه أي جريمة من الجرائم المذكورة أعلاه (الفقرة ٢ (ج) من المادة ٦).
  - الشروع في ارتكاب أي جريمة من الجرائم المذكورة أعلاه، وذلك رهنا بالمفاهيم الأساسية للنظام القانوني للدولة الطرف (الفقرة ٢ (أ) من المادة ٦).
  - المساهمة كشريك في أي جريمة من الجرائم المذكورة أعلاه، وذلك رهنا بالمفاهيم الأساسية للنظام القانوني للدولة الطرف (الفقرة ٢ (ب) من المادة ٦).
- وتعرّف كذلك الفقرة (ب) من المادة ٣ من البروتوكول التعبير "الدخول غير المشروع" على أنه عبور الحدود (الدولية) دون تقيّد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلة.
- وعليكم في هذه المرحلة أن ترجعوا إلى تشريعاتكم الوطنية وسلطاتكم القضائية للتماس توجيهات منها في هذا المضمار، ولكن أحكام بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المذكورة أعلاه تحدد بوضوح الأمور المتفق عليها دولياً بشأن التجريم، وينبغي أن تعينكم في دراسة أنماط السلوك التي تسعون لإثباتها.
- ويمكن في بعض الولايات القضائية أن يُحاكم الشخص المعني بتهمة غرض الطرف عن التهريب، أي أنه قد لا يشارك فعلاً في ارتكاب الجريمة، ولكنه مذنب بحكم عدم قيامه بأي شيء حيالها.

### مثال: القانون الجنائي — هولندا



المادة ١٩٧ أ من القانون الجنائي، تهريب البشر

١- يكون مذنباً بجريمة تهريب البشر ويُحكم عليه بالسجن لمدة أقصاها أربع سنوات أو بغرامة مالية من الفئة الخامسة كل من قدم المساعدة لشخص آخر لتدبير دخوله أو عبوره لهولندا أو لدولة أخرى عضو في الاتحاد الأوروبي أو آيسلندا أو النرويج أو أي دولة منضمة إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والمبرمين بنيويورك في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أو زوّد ذلك الشخص بإمكانية أو وسيلة أو معلومات تمكّنه من القيام بذلك، إن هو علم بأن هذا الدخول أو العبور غير قانوني أو كان لديه من الأسباب الجدية ما يدفعه إلى الاعتقاد بذلك.

٢- يُعاقب بالسجن لمدة أقصاها أربع سنوات أو بغرامة مالية من الفئة الخامسة كل من قدم المساعدة، سعيا لتحقيق منفعة ما، إلى شخص آخر لتدبير إقامته في هولندا أو في دولة أخرى عضو في الاتحاد الأوروبي أو آيسلندا أو النرويج أو أي دولة منضمة إلى البروتوكول المذكور في الفقرة الأولى، أو زود ذلك الشخص بإمكانية أو وسيلة أو معلومات تمكنه من القيام بذلك، إن هو علم بأن هذه الإقامة هي غير قانونية أو كان لديه من الأسباب الجدية ما يدفعه إلى الاعتقاد بذلك.

٣- يُعاقب بالسجن لمدة أقصاها ست سنوات أو بغرامة مالية من الفئة الخامسة كل من ارتكب إحدى الجرائم الوارد ذكرها في الفقرتين الأولى والثانية في إطار ممارسته لوظيفته أو مزاولته لمهنته، ويجوز أن يُطرد من وظيفته أو مهنته هذه، ويجوز أن يأمر القاضي بجعل الحكم الصادر عليه علنياً.

٤- يُعاقب بالسجن لمدة أقصاها ثمان سنوات أو بغرامة مالية من الفئة الخامسة كل من ارتكب إحدى الجرائم الوارد ذكرها في الفقرتين الأولى والثانية بوصفها مهنة يزاولها أو اعتاد على مزاولتها، أو إذا اشترك عدة أشخاص في ارتكابها.

٥- يُعاقب بالسجن لمدة أقصاها اثنتا عشرة سنة أو بغرامة مالية من الفئة الخامسة كل من ارتكب إحدى الجرائم الوارد ذكرها في الفقرتين الأولى والثانية وأسفرت عن إصابات جسدية بليغة أو في حال خشي من أن حياة الضحية قد تكون معرضة للخطر.

٦- يُعاقب بالسجن لمدة أقصاها خمسة عشر سنة وبغرامة مالية من الفئة الخامسة كل من أودى ارتكابه إحدى الجرائم الوارد ذكرها في الفقرتين الأولى والثانية بحياة الضحية.

### عوامل تشديد العقوبة وعوامل تخفيفها

ينبغي لكم أيضاً أن تبحثوا احتمال وجود ظروف مشددة للعقوبة قد تنطوي عليها الجريمة. وتقضي الفقرة ٣ من المادة ٦ من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين بأن تتخذ الدول الأطراف تدابير تشريعية وتدابير أخرى لإثبات ما قد يوجد من ظروف مشددة للعقوبة، تشمل ما يلي:

- ظروف تعرض للخطر، أو يُرجح أن تعرض للخطر، حياة أو سلامة المهاجرين المعنيين.
- أو ظروف تستتبع معاملة المهاجرين معاملة لاإنسانية أو مهينة، بما يشمل استغلالهم.

وفيما يلي أمثلة على هذه الظروف (على سبيل المثال لا الحصر):

- إيذاء الأطفال أو استغلال وضعية انتمان أو استغلال السلطة.
- الصلات الرابطة بجرائم أخرى، مثل ما بين تهريب المخدرات والاتجار بالأشخاص؛ فقد يُجبر المهاجرون مثلاً على نقل المخدرات عند تهريبهم شخصياً.<sup>(١)</sup>
- الظروف التي يُهرب فيها المهاجرون: هل كان القارب أو الحافلة أو السيارة شديد الحرارة أو البرودة أو الرطوبة أو الجفاف أو الازدحام على وجه التحديد؟ هل كان التيار البحري عاتياً بوجه خاص؟

<sup>(١)</sup> من الجدير بالذكر أن استغلال المهاجر بإكراهه على نقل المخدرات أو تنفيذ أنشطة أخرى غير مشروعة أثناء تهريبه قد يعني أنه ضحية اتجار بالبشر.

انظر أيضا النميطلة التدريبية ٣ بشأن الظروف المشددة للعقوبة (والظروف المخففة لها).

وفيما يلي بعض العوامل المشددة والعوامل المخففة المحتملة التي يمكن أن تؤثر على إصدار الأحكام:

عامل مشدّد	عامل مخفّف
المنهجية: تعريض المهريين لمخاطر كبيرة، مثلا إرسالهم غير مصحوبين مع بحار في قارب لا يصلح للإبحار.	لا تفضي المنهجية المتبعة في التهريب إلى تعريض المهاجرين المهريين لأي مخاطرة.
تهريب عدد كبير من المهاجرين.	تهريب عدد قليل من المهاجرين.
حصول وفيات بين المهاجرين.	الحفاظ على سلامة المهاجرين وأمنهم.
سوابق إجرامية بنمط متكرر في ارتكاب جرائم تطوي على تهريب المهاجرين.	مناسبة واحدة فقط (جان شاب مثلا دونما سوابق جنائية).
ظروف سفر سيئة (انعدام الهواء والمياه والغذاء، درجات حرارة عالية أو منخفضة للغاية، وظروف بحرية غير آمنة).	ظروف سفر جيدة.
أرباح عالية (مثلا الدخل الوحيد هو من هذه الأرباح).	أرباح متدنية.
ممارسة العنف على المهاجرين، مثل الاعتداء عليهم للسيطرة عليهم أثناء السفر.	عدم ممارسة العنف.
استغلال المهاجرين أو احتمال تعرضهم للاتجار بالأشخاص.	المسلك المتعاون مع الشرطة؛ وتقديم أدلة تثبت إدانة شبكة تهريب.
مقاومة التوقيف أو اللجوء للعنف أو عدم التعاون بخلاف ذلك مع الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.	
وجود أطفال.	
تورط موظفين عموميين.	
ارتكاب جرائم أخرى (مثل ممارسة العنف على المهاجرين المهريين، كالاعتداء عليهم جنسيا أثناء السفر).	

### مبدأ عدم التجريم

من الضروري أن نتذكر أن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لا يجرم بأي حال من الأحوال المهاجرين أنفسهم لتورطهم في عملية تهريبهم، وذلك بموجب المادة ٥ من البروتوكول، التي تنص على ما يلي:

"لا يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية بمقتضى هذا البروتوكول، نظرا لكونهم هدفا للسلوك المبيّن في المادة ٦ من هذا البروتوكول."





## أسئلة وتمارين

- هل يوجد في بلدكم تشريعات محددة بخصوص مكافحة تهريب المهاجرين؟
  - إذا كانت هذه التشريعات موجودة في بلدكم، فما هي أوجه الاختلاف بينها وبين بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين؟
- هل تخضع مثلاً السلوكيات التالية للتجريم:

السلوك الإجرامي	هل يخضع للتجريم؟ نعم/لا	القانون المحلي المعني	مثال على السلوك
تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين فيها بصفة دائمة، وذلك من أجل الحصول على منفعة مادية.			مثال: يحصل السيد دال على مبلغ قدره ١ ٥٠٠ دولار مقابل نقل السيد ميم بسيارته عبر حدود دولة لمسافة خمسة كيلومترات وهو يعلم أن السيد ميم يدخلها بصفة غير قانونية.
إنتاج أو تدبير أو توفير أو حيازة وثائق سفر أو هوية مزورة لغرض تيسير تهريب المهاجرين.			مثال: يزود السيد عين السيدة ميم بجواز سفر السيدة سين مقابل مبلغ قدره ١ ٥٠٠ دولار لكي تتمكن السيدة ميم من دخول بلد ما على نحو غير مشروع.
تمكين شخص، ليس مواطناً أو مقيماً دائماً في دولة، من البقاء فيها بوسائل غير مشروعة دون تقيّد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة.			مثال: تحصل السيدة ألف شخصياً، وهي مديرة مدرسة، على مبلغ قدره ١ ٥٠٠ دولار مقابل تسجيل السيد ميم على أنه طالب في المدرسة، مع علمها أنه لا ينوي أن يدرس فيها ولكنه يود أن يقيم في البلد لا غير.
تنظيم أو توجيه أي جريمة من الجرائم المذكورة أعلاه.			مثال: يتدبر السيد قاف أمر تزويد السيد عين السيدة ميم بجواز سفر مزور ليتسنى لها دخول أحد البلدان على نحو غير مشروع.
الشروع في ارتكاب أي جريمة من الجرائم المذكورة أعلاه			مثال: يحصل السيد دال على مبلغ من المال مقابل توصيل السيد ميم إلى دولة يعلم الأول أن الثاني يدخلها على نحو غير مشروع، ولكنه يُوقف عند الحدود.
المشاركة على سبيل التواطؤ في ارتكاب إحدى الجرائم المذكورة أعلاه.			يرافق السيد باء السيدة ميم في رحلتها إلى بلد مقصد في حال واجهت صعوبات في عبور الحدود بجواز سفر مزور.

- يُرجى إيراد مثال إضافي واحد على كل جريمة ترد في العمود المعنون "مثال على السلوك".
- إذا لم تكن هناك تشريعات لمكافحة تهريب المهاجرين في بلدكم، فما هي الجرائم الأخرى التي تُذكر لضمان إدانة مهربي المهاجرين؟

- هل يوجد تشريعات محددة لمكافحة تهريب المهاجرين في بلدان أخرى تشتركون معها عادةً في هذا المصمارة؟ إن لم يوجد، فما هي الأحكام التشريعية الأخرى ذات الصلة بعملكم المشترك؟
- إذا لم تكونوا على بينة من القوانين ذات الصلة المعمول بها في البلدان التي تشتركون معها، فكيف تبادرون إلى البحث عن هذه القوانين؟ ومن هي الجهة التي تفتاحونها بذلك؟
- هل غرض النظر عن تهريب المهاجرين جريمة يعاقب عليها القانون في بلدكم؟ ما هي تبعات غرض النظر إذا كان الفاعل من موظفي الشرطة أو الموظفين العموميين؟
- هل التشريعات التي تعملون بموجبها توازن بين مسألة التجريم واعتبارات حقوق الإنسان؟
- هل تنص تشريعاتكم على ظروف مشددة للعقوبة؟ إن كانت كذلك، فما هي؟
- هل لديكم خبرة بشأن التحقيق في حالات تهريب المهاجرين التي تنطوي على ظروف مشددة، أو بشأن محاكمة مرتكبيها؟
- في حال أن كانت حالة تهريب مهاجرين تنطوي على ظروف مشددة، فكيف يختلف الحكم الصادر بشأنها؟

## جيم- جرائم أخرى

من المرجح جدا أن ترتكب جرائم أخرى في سياق تهريب المهاجرين. وقد يُضطر المحققون إلى التحقيق فيها، وذلك رهنا بالقوانين والسياسات الوطنية، أو قد يسعون عوضا عن ذلك إلى إثبات جرائم أخرى حيث يتعذر إثبات الشك الأولي في جريمة تهريب المهاجرين (بجميع مكوناتها)، أو في حال عدم وجود تشريع وطني يجرم تهريب المهاجرين على هذا النحو.

وتبين القائمة الواردة أدناه جرائم أخرى كثيرة، أو بعض الأنواع منها، قد ترتكب أثناء تهريب المهاجرين. وهذه القائمة ليست شاملة ولا تسعى إلى استيعاب جميع النظم القانونية والقوانين الوطنية على اختلافها، وإنما الغرض منها مقصور على إعطائكم فكرة عن أنواع الجرائم التي قد ترتكب. وينبغي أيضا أن يؤخذ في الحسبان أن القضية قد تصبح عويصة إذا انطوى الاتهام على جرائم كثيرة جدا.

ويمكن أن تشمل الجرائم الأخرى ما يلي:

- الجرائم ذات الصلة بالنقل:
  - نقل بضائع بالمركبة من دون الإعلان عنها
  - إساءة الإقرار بالشحنة أو الهوية عند الحدود
- الجرائم ذات الصلة بالوثائق/جرائم خيانة الأمانة:
  - تزوير الوثائق/تزييفها
  - الاحتيايل في التعامل (جوازات سفر مسروقة على سبيل المثال)
- الجرائم ذات الصلة بالهجرة:
  - الدخول السري
  - الإدلاء بتصريحات كاذبة لضابط الحدود

إيواء مذب هجرة غير قانونية  
عدم تسليم الفرد للإفراج عنه بكفالة في قضايا الهجرة

• جرائم خيانة الأمانة:

غسل الأموال

سرقة (جوازات السفر مثلاً)

التزوير

الخداع

الاحتيال

الفساد

استغلال المنصب الوظيفي

• جرائم جنائية أخرى:

القتل

القتل غير المتعمد

الاعتداء

السجن الكاذب أو الحبس غير المشروع

الخطف قهراً أو الاختطاف

الجرائم ذات الصلة بالمخدرات (حيازتها أو توريدها أو الاتجار بها)

الزواج الصوري

الحنث (في قضايا الزواج)

الزواج على زواج (كما هو أعلاه)

الاتجار بالأشخاص

المشاركة في جماعة إجرامية منظمة

الإيذاء أو الإصابة الجسدية

الجرائم الجنسية

التعذيب، أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة

الجرائم بالأسلحة

تعريض حياة الأفراد للخطر بما يتنافى مع الكرامة

عرقلة سير العدالة

التدخل في شؤون الشهود

وما إلى ذلك.

وعندما ينظر المحققون في جرائم مختلفة، فإن عليهم أن يدركوا أن الجرائم المرتكبة فعلاً والتي يمكن إثباتها لا ينبغي الاقتصاد في النظر إليها على أنها مجرد عوامل مشددة للعقوبة؛<sup>(٧)</sup> فغالبا ما يفضي النظر إلى هذه الجرائم على هذا النحو إلى تقويض أسس قضية خطورتها.

وما لم تكن الجريمة (الجرائم) المحتملة الأخرى أخطر من جريمة تهريب المهاجرين من حيث حكم العقوبة القصوى الممكن إصداره بشأن مرتكبيها، فإنه ينبغي حينئذ توخي الحذر من عدم الانحراف بعيدا جدا عن أهداف التحقيق الأساسية. ومن الواضح أنه إذا تحول تحقيقكم في تهريب المهاجرين إلى تحقيق في قضية قتل، فإن الأخيرة من شأنها أن تحظى حينها بالأولوية. وعليكم أن تتطلعوا دوما لإثبات الجريمة الأخطر بما لديكم من أدلة أو بما يمكنكم أن تحصلوا عليه منها.

<sup>(٧)</sup> انظر القسم بء أعلاه بشأن الظروف المشددة للعقوبة والظروف المخففة لها.

### تهريب المهاجرين نشاط تجاري مهلك

كثيراً ما يقوم مهربي المهاجرين بأنشطتهم غير المشروعة من دون إيلاء اعتبار يُذكر لحياة الأناس الذين يهربونهم.

فقد أبلغت هيئة الإذاعة البريطانية بأنه في عام ٢٠٠٦ وحده لقي حوالي ٦٠٠٠ مهاجر من أفريقيا حتفهم، أو سُجِّلوا في عداد المفقودين، خلال رحلتهم عبر البحر إلى الجزر الواقعة في إحدى بلدان أوروبا الغربية.

ويلوذ سنويا الآلاف بالفرار من جراء الصراع والعنف والجفاف والفقر في منطقة القرن الأفريقي عبر خليج عدن بحثاً عن أمان نسبي. وبلغ عدد من قاموا بهذه الرحلة نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٧، بينما أفلح ٢٠ ٠٠٠ آخرون في البقاء على قيد الحياة أثناء هذه الرحلة في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٨. ويلجأ العديد من الأفراد الذين يحاولون القيام بهذه الرحلة إلى الاستعانة بخدمات مهربي المهاجرين لعبور خليج عدن الغدّار؛ ومعروف عن المهربين العاملين على هذا الدرب أنهم من ذوي السمعة السيئة لسوتهم الشديدة في التعامل مع الأفراد. وترتفع معدلات الوفيات جداً في هذا الصدد. ويروي الناجون روايات مروّعة عن محتبتهم على النحو التالي: يُحشَر أكثر من ١٠٠ شخص في قوارب معدة لنقل ٣٠ أو ٤٠ فرداً، في أماكن تخزين عديمة النوافذ، وهم مُجبرون على الجلوس دون حراك في البول أو ماء البحر أو البراز أو القيء، ويُحرّمون من الطعام والماء، ويختنقون من جراء جلوس الآخرين فوقهم، ويُطلب إليهم أن يدفعوا المزيد من المال للخروج من المخزن، ويُدفعون لإرجاعهم إلى مكانهم بعد أخذ مالهم، ويتعرض الرجال والنساء والأطفال للاعتداء على أيدي مهربيهم بالعصي أو الأنايب أو أعقاب البنادق أو السكاكين.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، لقي ٥٤ شخصا حتفهم في مؤخرة إحدى الشاحنات بعد أن تعطل جهاز تكييف الهواء فيها. وقال الناجون إنهم لم يمضوا سوى ٣٠ دقيقة في رحلتهم إلى بلد المقصد الواقع في جنوب شرق آسيا حيث كان يحدوهم الأمل في إيجاد عمل هناك، عندما أصبحت الظروف في المركبة لا تطاق وبدأ الناس يختنقون. وطرق الركاب على جدران الحاوية وأجروا اتصالات محمومة بالسائق على هاتفه المحمول، ولكنه أمرهم بالسكوت خوفاً من أن تكشف الشرطة أمرهم. وعندما توقف السائق في نهاية المطاف على طريق هادئ، فتح أبواب حاوية الشاحنة ليكتشف أن الكثير من المهاجرين، ومعظمهم من النساء، قد انهاروا، ولاذ بالفرار من مسرح الجريمة. وروى أحد الناجين المنحدرين من بلد آخر يقع في جنوب شرق آسيا، وهو سو وين البالغ من العمر ٣٠ سنة، قائلاً إنه "لو واصلت الشاحنة سيرها ٣٠ دقيقة أخرى، لكنت في عداد الموتى لا محالة".

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، عُثِر على ١٣ شخصاً لقوا حتفهم بالقرب من عاصمة بلد يقع في غربي آسيا، وقد قضا مختنقين في شاحنة معبأة بالأفراد وألقي بجثثهم في أحد الحقول.



#### أسئلة وتمارين

- هل يوجد أي جرائم أخرى في بلدكم علاوة على تلك الواردة أعلاه يمكن التحويل على الاحتجاج بها في محاكمة مهربي المهاجرين؟
- يُرجى بحث حالة المدعو سو وين في الإطار أعلاه المعنون "تهريب المهاجرين نشاط تجاري مهلك" يُرجى إدراج أكبر عدد ممكن من الجرائم التي يُحتمل أن يُتهم سائق الشاحنة بارتكابها.
- يُرجى إدراج الظروف المشددة للعقوبة التي يمكن أن تُطبّق على حالة السائق.
- يُرجى إدراج أية ظروف مخففة للعقوبة يمكن أن تُطبّق على حالة السائق.

## دال- المسائل المتعلقة بالملاحقة القضائية

### شرط الفعل الإجرامي

يختلف الفعل الإجرامي لتهريب المهاجرين أو عناصره المادية باختلاف التشريعات المعمول بها في بلدكم. وفيما يلي شروط هذا الفعل في حالة جريمة تهريب المهاجرين حسبما يعرفه بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين:

- تدبير دخول شخص ما على نحو غير مشروع إلى بلد ما أو إقامته فيه بصفة غير مشروعة.
- دخول شخص بلد ما ليس ذلك الشخص من رعاياه أو من المقيمين فيه بصفة دائمة.
- الاتفاق على تلقي منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

ولا يعرف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين تعبير "تدبير"؛ والذي يشير عموماً إلى الفعل الذي يؤدي إلى نتيجة معينة؛ وفي حالة تهريب المهاجرين، يؤدي هذا الفعل إلى دخول شخص آخر على نحو غير قانوني إلى بلد ما.

### شرط القصد الإجرامي

يمثل شرط القصد الإجرامي الحالة الذهنية لشخص متهم بجريمة ما. ولا يمكن تحميل المسؤولية عن ارتكاب جريمة جنائية إلا لشخص لديه قدر كاف من "التفكير الإجرامي". ويمكن في بعض الولايات القضائية والحالات فرض المسؤولية الجنائية على الجرائم المرتكبة "بمسؤولية مطلقة"، حتى في حالة انتفاء القصد الإجرامي.

والسمة الذهنية الأساسية واللازمة في حالة تهريب المهاجرين هي ارتكاب الشخص الفعل (الأفعال) المادي عمداً ومن أجل الحصول على منفعة مادية أو منفعة مالية أخرى على نحو مباشر أو غير مباشر. ومن ثم، لا يندرج التهريب الذي لا يقصد به كسب أرباح ضمن نطاق بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.

ويمكن إثبات العنصر الذهني بعدة طرائق. وتجدر الإشارة إلى أن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين يشترط في الفقرة ١ من المادة ٦ منه، على البلدان ألا تجرم تهريب المهاجرين إلا إذا اضطلع به عمداً. ويصح هذا القول بالنسبة للعنصر الذهني. غير أنه لا يحظر على البلدان أن تسمح بإرساء شرط القصد الجنائي بوضع معيار أدنى مستوى، أي التهور وغض النظر عمداً أو حتى الإهمال الجنائي، وذلك رهناً بمتطلبات النظام القانوني الداخلي.

ومن الضروري القول مرة أخرى بأن نتذكر أن الالتزام المنصوص عليه في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين بشأن تجريم تهريب المهاجرين لا يشترط أن تستخدم التشريعات المحلية اللغة الدقيقة ذاتها الواردة في تعريف "تهريب المهاجرين"، بل ينبغي بالأحرى صياغة هذه التشريعات بطريقة تكون فيها متسقة مع إطاركم القانوني الداخلي، شريطة أن تتضمن توليفة من العناصر المكونة الواردة في التعريف. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن المهاجرين ليسوا عرضة للملاحقة القضائية بموجب أحكام المادة ٥ من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، نظراً لكونهم هدفاً للتهريب.

## إعداد القضية للملاحقة القضائية وضمان مقبولية الأدلة الإثباتية

في بداية التحقيقات عليكم القيام بتحديد ماهية الجرائم المحتمل ارتكابها، والنظر في ما هو ضروري إثباته من أجل أن تحظى الأدلة بالقبول وتُوجَّه للجنة تهم ارتكاب الجرائم. ويبين الجدول أدناه هذه العملية.

## مثال على إعداد قضية للملاحقة القضائية


الجريمة	الوقائع	البُنى التي يتعين إثباتها	طرائق الحصول على أدلة إثبات مقبولة
تهريب المهاجرين	توقف السيارة عند الحدود. السيد بي يقود السيارة، والسيدة ميم مخبأة تحت بطانية في صندوق السيارة.	حصول السيد بي على منفعة مالية أو مادية.	تفتيش المركبة. تفتيش السيد بي. إجراء تحقيقات مالية. تفتيش السيدة ميم.
		السيدة ميم ليست مقيمة في بلد المقصد.	البحث عن وثائق. استشارة سلطات الهجرة.
		السيدة ميم تدخل البلد على نحو غير مشروع.	الحصول على إفادة من ضابط الهجرة. العثور على وثائق.
		السيد بي على بيّنة من أن السيدة ميم تدخل البلد على نحو غير مشروع.	إثبات أن صندوق السيارة مقفل وأن أرقام الهواتف النقالة لكل من السيد بي والسيدة ميم مدونة في هواتفهما.

وينبغي أن يجمع المحقق أدلة عن الوقائع بغية إثباتها وإعدادها في شكل مقبول لتقديمها في المحكمة. وغالبا ما تشكل الإفادات المدونة الأساس الذي تقوم عليه هذه الأدلة.<sup>(٣)</sup>


انظر النمطة التدريبية ٢-دال للاطلاع على مبادئ توجيهية بشأن إفادات الشهود المأخوذة لأغراض التحقيق في تهريب المهاجرين.

وبصرف النظر عن الحقائق التي يمكن إثباتها، فإن من الضروري أن يجمع المحققون أكبر قدر ممكن من الأدلة الظرفية والداعمة. ومع أنه من غير المرجح أن تثبت الأدلة الظرفية وحدها إحدى القضايا، فإن تقديم مقدار ضخم جداً من الشواهد التي تؤكد جرم الجاني يمكن أن يثبت القضية بقليل من الأدلة أو من دون أدلة مباشرة. ويرد أدناه مثال على أدلة ظرفية استعين بها لضمان إدانة الجاني.


<sup>(٣)</sup> يرد في المرفق الأول مثال على إفادة أحد الشهود.

مثال: أدلة ظرفية	
<p>شُهِدَتْ فِي كَانُونِ الثَّانِي/يَنَابِرِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ تَمْشِي عَلَى أَحَدِ الشَّوْاطِئِ، وَكَانَ كُلُّ فَرْدٍ مُبْتَلًا يَقْطُرُ مِنْهُ الْمَاءُ. وَأُثْبِتَ تَحْلِيلُ خَلْيَوِيٍّ مَوْقَعِيٍّ لِهَاتِفٍ مَالِكِ الزُّورْقِ أَنَّهُ كَانَ مُوجُودًا فِي الْمُنْطَقَةِ، وَلَمْ يَكُنْ زُورْقُهُ بِالْمِينَاءِ فِي الْوَقْتِ الْمَعْنِي. وَأَدِينِ فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ بِتَسْهِيلِ دُخُولِ الْمُهَاجِرِينَ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ.</p>	

وعندما تعدّون قضية للملاحقة القضائية، فعليكم أن تكفلوا دوماً جمع كل الأدلة المتاحة والأدلة ذات الصلة وتقديمها بطريقة تجعلها أدلة إثبات دامغة في المحكمة. وإن تعدّ الحصول على أدلة معيّنة، وتسنى الحصول على ما يماثلها أو ما يكون ذا صلة بالموضوع، فينبغي لكم حينها النظر في تقديم "أفضل الأدلة المتاحة". ويرد أدناه مثال على ذلك.

مثال: "أفضل الأدلة الإثباتية"	
<p>وَصَوَّلَ شَخْصٌ يَسْتَخْدِمُ جَوَازَ سَفَرٍ مَزُورًا تَتَلَفَهُ الشَّرْطَةُ لَاحِقًا، وَلَكِنَهَا تَحْتَفِظُ بِنَسْخَةٍ عَنْهُ، لِتَصْبِحَ هَذِهِ النِّسْخَةُ مِنَ أَفْضَلِ الْأَدْلَةِ الْإِثْبَاتِيَّةِ.</p>	

وأخيرا، تذكروا دوماً عند جمعكم الأدلة أنه قد ينتهي المطاف بالقضية في المحكمة. وينبغي التعامل مع الأدلة الإثباتية على النحو المناسب لتجنّب المخاطر التي من شأنها أن تقوض جهودكم الرامية إلى تقديم أحد مهرّبي المهاجرين إلى المحاكمة.

مثال	
<p>يَقْدَمُ الشَّخْصُ أَلْفُ نَفْسِهِ لِمُضَابِطِ الْحُدُودِ بِهَوِيَّةٍ مَزُورَةٍ.</p> <p>يَعِدُّ الْمُضَابِطُ قَائِمَةَ التَّدْقِيقِ التَّالِيَةِ:</p> <p><b>الوقائع:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الشَّخْصُ أَلْفُ مُوجُودٍ عِنْدَ الْحُدُودِ</li> <li>• الشَّخْصُ أَلْفُ يَقْدُمُ وَثَائِقَ مَزُورَةٍ</li> <li>• يَسْتَجِوبُ الْمُضَابِطُ الشَّخْصَ</li> <li>• يَسْتَتِجِ الْمُضَابِطُ — اسْتِنَادًا إِلَى بَصْمَاتِ الْأَصَابِعِ — أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ هُوَ الشَّخْصُ بَاءُ</li> </ul> <p><b>الدليل:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• يَرْفَعُ الْخَبْرَاءُ بَصْمَاتِ الْأَصَابِعِ وَيَقَارِنُونَهَا وَيَحْلُلُونَهَا</li> <li>• يُسْتَدْعَى الْمُضَابِطُ لِلْإِدْلَاءِ بِشَهَادَتِهِ فِي الْمَحَاكِمَةِ، وَيَشْهَدُ بِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ دُعِيَ لِمُقَابَلَةِ الشَّخْصِ أَلْفُ (وَهُوَ الشَّخْصُ بَاءُ فِي الْوَقَاعِ)</li> <li>• الدَّلِيلُ الْمَعْرُوضُ: جَوَازُ سَفَرٍ مَزُورٍ</li> </ul>	

**المقبولية:**

تختلف قواعد جواز القبول بالأدلة الإثباتية باختلاف الولايات القضائية. وينبغي معرفة القواعد المعمول بها في ولايتكم القضائية.

- ينبغي التأكد من التقيد بالتشريعات وأحكام الدستور وحماية الحقوق
- يقوم الضابط العامل تحت إمرة السلطة المختصة باتباع التشريعات والإجراءات المناسبة، وتقديم الإخطارات، وكشف الحقائق الجيدة والسيئة منها

**الاستعانة بالشهود**

بحثنا في النميطه التدريبية ٢ القضايا المحيطة باستخدام المهاجرين المهرّبين باعتبارهم شهوداً. وقد يكون هؤلاء الشهود في أغلب الأحيان أفضل الموارد المتوفرة لديكم، وعليكم أن تتظروا دوماً في مسألة الاستعانة بهم، حيثما أمكن. وينبغي عند القيام بذلك إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الشهود وسلامتهم. وقد تواجهون تعارضاً بين الحاجة إلى استبقاء المهاجرين المهرّبين في بلدكم، إن كانوا قد وصلوا إلى أحد بلدان المقصد أو العبور، ولزوم ترحيلهم. وتسمح بعض الولايات القضائية بمنح تأشيرات دخول مؤقتة للمهاجرين المهرّبين لتمكينهم من البقاء وتقديم الأدلة، فيما تسمح ولايات قضائية أخرى ببقيائهم إلى أجل غير مسمى. ولكن إن لم يكن بلدكم يعمل بهذه الأحكام، فإن بإمكانكم النظر في الخيارات التالية:

- إحضار المهاجر من وطنه في وقت إجراء المحاكمة وإعادته إليه بعد ذلك؛
- استخدام الفيديو أو الشهادات المكتوبة، من أجل إرسال إفادة الشاهد من وطنه؛
- يُقبل أحياناً في بعض البلدان أن يحل محلّ الشاهد في المحاكمة ممثل عن منظمة غير حكومية أو الموظف المكلف بإنفاذ القانون الذي استجوب الشاهد.

والاعتبارات المذكورة أعلاه تعتمد في المقام الأول، على المتطلبات القانونية القائمة في بلدكم والموارد المتاحة لكم. وقد يكون الخياران الأخيران ناجعين لحماية الشهود جسدياً. وإما إن لم يُنظر في هذه الأساليب أو لم تُجرّب من قبل، فقد يجدر أن يُنظر فيها من جديد مع إيلاء الاعتبار اللازم لكيفية التمكن من حماية سلامة المهاجر أو أسرته عند استخدام هذه التقنيات.

وعند التعامل مع الشهود، يجب دوماً أن يُوضع في الاعتبار أن الشهود و/أو أسرهم قد يتعرضون للتهديد على أيدي المهرّبين. وثمة اعتبارات ثقافية أخرى تؤدي دوراً هائلاً على النحو التالي: يصدّق بعض المهاجرين بالتعويضات أو السحر والشعوذة، وربما يكون قد حلف اليمين أو لديه أسباب أخرى تمنعه من التعاون في عملية العدالة الجنائية. وينبغي في هذه الحالات اتباع نهج ابتكارية. وقد يعمل الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون والمدعون العامون مع أناس يفهمون الممارسات التقليدية من أجل تحرير الشهود من "التعويذة" التي يرزحون تحت وطأتها وتمنعهم من الكلام.

انظر النميطه التدريبية ٢-دال للاطلاع على توجيهات بشأن إجراء المقابلات.



## الولاية القضائية

عندما يسعى المحققون إلى الحصول على نتائج في مجال إقامة العدالة الجنائية، فإن عليهم دوماً أن يضعوا في حساباتهم لدى إجراء التحقيقات في حالات تهريب المهاجرين، أنه غالباً ما تُرتكب هذه الجرائم في أكثر من بلد واحد، ولذلك يمكن محاكمة مرتكبها في أي من البلدان المعنية. وينبغي ألا يُحاكم الشخص أكثر من مرة واحدة عن السلوك الإجرامي ذاته.<sup>(٤)</sup> وعليه، فإن من الضروري تحديد القضايا التي يمكن محاكمة المتهمين بها في أكثر من ولاية قضائية واحدة في أقرب وقت ممكن، والبتّ لاحقاً في أفضل ولاية قضائية يُحاكم فيها الجناة. وعموماً، تُجرى المحاكمة في الولاية القضائية التي تُنفذ فيها معظم الأعمال الإجرامية أو تُلحق فيها معظم الخسائر، ولكن ينبغي دائماً اتخاذ القرار على أساس كل حالة على حدة وفي إطار الاسترشاد بالمبادئ التالية:

- وجود التشريعات ذات الصلة
  - هل جريمة تهريب المهاجرين مشمولة بالتشريعات المعمول بها في الولاية القضائية؟
  - صلاحيات إصدار الأحكام
    - هل يعبر الحكم عن خطورة الجرم؟
    - مكان المتهم
      - هل يمكن محاكمة المتهم في تلك الولاية القضائية؟
      - هل بالإمكان الاضطلاع بإجراءات تسليم المتهم أو نقله؟
      - شعبة الادعاء
        - قد تكون القضايا معقدة وعابرة للحدود. ولا يُستصوب محاكمة الجاني في أكثر من ولاية قضائية واحدة.
        - ما التدابير العملية والواقعية التي يمكن اتخاذها للتمكّن من محاكمة الجاني في ولاية قضائية واحدة؟
        - حضور الشهود
          - ضمان اتخاذ تدابير تكفل تقديم أفضل دعم ممكن للضحايا من الشهود.
          - إذا كان الشهود في ولايات قضائية أخرى، فينبغي النظر في الكيفية التي يمكن بها الحصول على الأدلة الإثباتية في أشكال أخرى (وصلة فيديو/شهادة مدوّنة).
          - المواظبة على الاتصال بالشهود (بتزويدهم بهواتف محمولة، والتأكد من مدى قدرتهم على استخدام البريد الإلكتروني وما إلى ذلك).
          - مساعدة الشهود أو حمايتهم
            - ما المساعدة التي يمكن تقديمها للشاهد في ولاية قضائية معينة؟
            - هل لدى الولاية القضائية إطار قانوني يسمح بحماية الشاهد أو مساعدته؟
            - إذا لم يكن هذا الإطار القانوني قائماً، فهل يوجد برنامج لمساعدة الشهود أو وسائل أخرى متاحة لحمايتهم على أساس كل حالة على حدة؟
            - ما هي الأدلة المتوفرة التي تثبت فعالية هذا البرنامج؟
            - هل بإمكان مهربي المهاجرين أن يؤذي الشاهد في ولاية قضائية معينة؟
            - هل هناك أية حالات تعارض أخرى أو محتملة قد تضعف القدرة على حماية الشهود؟

<sup>(٤)</sup> هذا مستمد من التعبير اللاتيني عدم إعادة المحاكمة على الجرم نفسه مرتين (ne bis in idem).

- التأخير  
هل هناك أعمال متراكمة من شأنها أن تؤخر القضية؟ ينبغي تقليل الأعمال المتراكمة إلى أدنى حد، كلما كان ذلك ممكناً.  
ما الجدول الزمني المحتمل للنظر في قضية تعرض للمحاكمة في ولاية قضائية معينة؟
- مصالح ضحايا الجريمة  
هل تتعرض مصالح ضحايا الجريمة للضرر عند تغيير الولاية القضائية؟
- مسائل الإثبات  
ينبغي متابعة القضايا على أساس توفير أفضل الأدلة الإثباتية الممكنة، التي تتباين مقبوليتها من ولاية قضائية إلى أخرى.  
في ضوء توفر الأدلة الإثباتية وقواعد المقبولية، فما هي الولاية القضائية التي من شأنها أن تتيح أفضل فرصة لتكليل المحاكمة بالنجاح؟
- المتطلبات القانونية  
لا يمكن اتخاذ قرارات بشأن موضع الاستماع إلى القضايا من أجل التملّص من الامتثال للمتطلبات القانونية المعمول بها في إحدى الولايات القضائية أو غيرها.
- عائدات الجريمة  
أين يُحتفظ بالأصول المالية؟  
ما الموضع الذي تُتاح فيه أحسن فرصة لضمان ضبط الأصول المالية؟  
هل تتقاسم الولايات القضائية الأصول المالية المستعادة مع غيرها؟  
هل من سبيل لحصول ضحايا الجرائم على أي حصة من أصول مالية مستعادة على سبيل التعويض؟
- الموارد وتكاليف المحاكمة  
ينبغي ألا يُؤخذ هذا الاعتبار في الحسبان إلا إذا كانت جميع العوامل الأخرى متوازنة على قدم المساواة.

أسئلة وتمارين ؟			
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يفتش عناصر الشرطة منزلاً في بلد ما ويجدون فيه ١٠ مهاجرين موجودين في البلد على نحو غير نظامي، ويملك المنزل السيد ألف. يُرجى استكمال الجدول أدناه بقصد اتهام السيد ألف بجرائم معينة، وضمان مقبولية الأدلة: يستنتج الضابط — استناداً إلى بصمات الأصابع — أن هذا الشخص هو الشخص باء؟</li> </ul>			
الجريمة	الوقائع	البنود التي يتعين إثباتها	طرائق الحصول على أدلة إثبات مقبولة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• هل لديكم أي تجربة بخصوص قضية تهريب مهاجرين لم تُكَلِّ بالنجاح بسبب مشاكل الإثبات؟ إذا كان الأمر كذلك، يُرجى إعداد قائمة تدقيق بتلك القضية على النحو الوارد أعلاه.</li> </ul>			

- ما هي التحديات التي تواجهونها في العمل مع الشهود في بلدكم؟  
كيف تتصدون لهذه التحديات؟
- هل تتوفر تأشيرات دخول مؤقتة للمهاجرين المهرّبين المستعدين للبقاء في البلد لتقديم الأدلة؟
- ما هي بعض التدابير المنخفضة التكلفة التي يمكن اتخاذها لحماية الشهود قبل المحاكمة وأثناءها؟
- ما الجهات التي ينبغي أن تتعاونوا معها لحماية أسرة الشاهد إذا كانت في ولاية قضائية أخرى؟
- ما السبيل الكفيل بتعريفكم بالقواعد والقوانين ذات الصلة المعمول بها في ولايات قضائية أخرى؟ وما هي الجهات التي تتصلون بها؟

## هـ- ملاحظات ختامية

من المهم عند مباشرة تحقيق في تهريب المهاجرين أن نتذكر دائماً طبيعة الجريمة المرتكبة، ونقرن ذلك بالنظر في جرائم أخرى ربما تكون قد ارتكبت في سياق تهريب المهاجرين، ومعيّار إثبات الدليل اللازم ضمن نظامكم القانوني.

وينبغي النظر في جميع الجرائم التي ربما تكون قد ارتكبت، والبت، بالاشتراك مع المدعين العامين أو القضاة أو كبار الضباط، في ماهية التهم التي يتعين توجيهها إلى الجناة والاتفاق على أفضل الأدلة المحتملة واللازمة لدعم هذه المحاكمة أو إثبات التهم.

وأخيراً، تذكروا على الدوام أنه ليس من الضروري دوماً إجراء المحاكمات في بلدكم، وقد تكون محاكمة مهرّبي المهاجرين في بلد آخر بالقدر نفسه من الفعالية أو أكثر فعالية. وسيساعدكم في هذا الخصوص المبادر مبكراً إلى العمل مع المدعين العامين والقضاة والشركاء الدوليين.

**!** الاعتبار المتعلقة بحقوق الإنسان من العوامل المهمة في جميع ما تنجزونه من أعمال بشأن التحقيق مع مهرّبي المهاجرين ومحاكمتهم. ويُرْجى أخذ توجيهات من المعاهدات السارية ومن تشريعاتكم المحلية. فاحترام حقوق المهاجرين المهرّبين ومهرّبيهم ليس إلزامياً لأسباب إنسانية فحسب، بل لأنه يعزز أيضاً احتمال ضمان محاكمة الجناة عن طريق التخلص من المطبّات العملية في سياق التحقيق.

انظر النميطة التدريبية ٩ للاطلاع على مزيد من الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان.

## أسئلة التقييم الذاتي



- ما هي الصكوك القانونية الدولية والمحلية التي توفر الإطار التشريعي اللازم للتحقيقات في تهريب المهاجرين؟
- ما العناصر المكوّنة لجريمة تهريب المهاجرين؟
- ما هي الجرائم الأخرى التي قد تُرتكب في سياق تهريب المهاجرين؟
- ما هي الأحكام التشريعية التي هي أوثق صلة بتهريب المهاجرين بالنسبة لكم ولعملكم في السياق المحلي؟
- ما هي العوامل التي يمكن أن يُنظر إليها على أنها عوامل مشدّدة للعقوبة وعوامل مخفّفة لها في قضايا تهريب المهاجرين؟
- ما العوامل التي ينبغي بحثها في إطار تحديد مكان إجراء محاكمة في إحدى قضايا تهريب المهاجرين؟
- ما أهمية إجراء المقابلات مع الشهود وأخذ أقوالهم في قضايا تهريب المهاجرين



# UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

Vienna International Centre, PO Box 500, 1400 Vienna, Austria  
Tel.: (+43-1) 26060-0, Fax: (+43-1) 26060-5866, [www.unodc.org](http://www.unodc.org)